معهد الدين القيم

بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس القواعد المثلى

شرح الشيخ علي الرملي حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (9)

التاريخ: الخميس 21/ذو الحجة/1440 هـ

22/أغسطس(آب)/2019 م

الدرس التاسع من "القواعد المثلى"

قال المؤلف:

(القاعدة الثانية: باب الصفات أوسع من باب الأسماء)

أي القاعدة الثانية من قواعد الصفات.

يعني: أننا نصف الله سبحانه وتعالى بصفات كثيرة؛ وذلك لأنّ الصفات تُؤخذ من أفعال الله سبحانه وتعالى وتؤخذ من أسمائه؛ أما أسماء الله فتوقيفية، وكلُّ اسمٍ يتَضَمَّنُ صفةً، ويزيد باب الصفات بأنك تأخذها أيضاً من أفعال الله سبحانه وتعالى؛ فتقول: الله يجيء، والله سبحانه وتعالى ينزل، ويأتي؛ وما شابه، فتصفه بالمجيء وبالإتيان وبالنزول وبالاستواء وغير ذلك من الصفات التي وردت في أفعاله تبارك وتعالى، فأفعاله هذه تدلّ على صفات، فتُؤخذ الصفات من الأفعال، وتُؤخذ الصفات من الأسماء، كلّ اسم معه صفة، ويزيد باب الصفات على باب الأسماء؛ بأنّه يُؤخذ من أفعال الله تبارك وتعالى كما سيأتي في كلام المؤلف؛ فالصفات الفعلية التي تؤخذ من الأفعال كثيرة، وأمّا الصفات التي تؤخذ من الأسماء فهي متعلقة بالأسماء، أما الأسماء فتوقيفية؛ ما ورد منها في الكتاب والسّنة، وكلّ اسم من هذه الأسماء معه صفة، ويزيد على ذلك الصفات التي تؤخذ من الأفعال.

قال المؤلف رحمه الله: (وذلك)

يعني لماذا باب الصفات أوسع من باب الأسماء؟

قال: (لأنّ كلّ اسم متضمن لصفة؛ كما سبق في القاعدة الثالثة من قواعد الأسماء)

فكلّ اسم نأخذ منه صفة كما مرّ معنا في قواعد الأسماء، كلّ اسم متضمن لصفة، يعني كلّ اسم نستفيد منه صفة، مثل اسم الرحمن؛ نستفيد منه صفة الرحمة، اسم السميع نستفيد منه صفة السمع؛ وهكذا.

قال: (ولأنّ من الصفات ما يتعلق بأفعال الله تعالى)

إذن فالصفات تؤخذ من الأسماء وتؤخذ أيضاً من أفعال الله تبارك وتعالى؛ لذلك تكون الصفات أوسع من الأسماء.

قال: (وأفعاله لا منتهى لها)

أفعال الله تبارك وتعالى كثيرة لا منتهى لها.

قال: (كما أنّ أقواله لا منتهى لها، قال الله تعالى: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}[1])

فهو يتكلم، وكلماته كثيرة لا منتهى لها كما أن أفعاله لا منتهى لها، وكلامه من فعله تبارك وتعالى.

قال: (ومن أمثلة ذلك: أنّ من صفات الله تعالى: المجيء، والإتيان، والأخذ، والإمساك، والبطش؛ إلى غير ذلك من الصفات التي لا تُحصى؛ كما قال تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ})

لاحظ هنا؛ مجيء الله فعل؛ فأخذنا منه صفة المجيء؛ فنصف الله سبحانه وتعالى بأنّه يجيء.

قال:(وقال: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ}[2])

هنا من فعل الله تبارك وتعالى أنّه يأتي؛ فنصفه بالإتيان.

قال: (وقال: {فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ}[3])

فالله سبحانه وتعالى يأخذ بالذنوب؛ فنصفه بصفة الأخذ.

قال: (وقال: {وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ إِلاّ بِإِذْنِهِ}[4])

فنصفه بصفة الإمساك؛ لأنّ من أفعاله أنّه يُمسك الأرض.

قال: (وقال: {إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ}[5])

فهنا نصفه بصفة البطش؛ لأنّ من أفعاله بطشه الشديد.

قال: (وقال: {يُرِيد اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ}[6])

فنصفه بصفة الإرادة.

---

[1]- [لقمان:27]

[2]- [البقرة:210]

[3]- [آل عمران:11]

[4]- [الحج:65]

[5]- [البروج:12]

[6]- [البقرة:185]

قال: (وقال النبي ﷺ: "ينزل ربّنا إلى السماء الدنيا"[1])

فنصفه بصفة النزول.

قال المؤلف: (فنصف الله تعالى بهذه الصفات على الوجه الوارد)

يعني: كما وردت في كتاب الله تبارك وتعالى.

قال: (ولا نسميه بها؛ فلا نقول إنّ من أسمائه الجائي، والآتي، والآخذ، والممسك، والباطش، والمريد، والنازل؛ ونحو ذلك)

يعني: لا نشتق الأسماء من الأفعال، ومن فعل ذلك؛ فهو مخطئ؛ فأسماء الله سبحانه وتعالى توقيفية، ما سمى به نفسه في الكتاب أو في السّنة؛ سميناه به، وما لم يسمّ به نفسه؛ لم نسمه به؛ هذا الذي عليه المحققون من أهل العلم.

قال: (وإنّ كنّا نخبر بذلك عنه ونصفه به)

فنحن نخبر عن الله سبحانه وتعالى بأنّه يأتي، وأنّه يجيء، وأنّه موجود أيضاً؛ لكننا لا نسميه بذلك؛ فهذه ليست أسماء له؛ وإنّما هي صفات نصفه بها ونخبر عنه بذلك أيضا، لكنّ التسمية شيء آخر موقوف على ثبوت الدليل في الكتاب أو في السنة بأنّه اسم لله تبارك وتعالى.

إذاً فهذه القاعدة تفيدنا أنّ صفات الله كثيرة، وأنّها تؤخذ من أسماء الله وتؤخذ من أفعال الله تبارك وتعالى، أمّا الأسماء فتوقيفية؛ كما وردت في كتاب الله وفي سنة رسول الله ﷺ ؛ هذه خلاصة هذه القاعدة.

قال المؤلف رحمه الله:

(القاعدة الثالثة: صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية وسلبية).

الصفات الثبوتية: ما أثبته الله تعالى لنفسه في الكتاب أو في السنة- كما سيأتي شرحه من كلام المؤلف نفسه-؛ هذه تسمى صفة ثبوتية؛ لأنّ الله أثبتها لنفسه؛ كصفة العلم مثلاً أو صفة الحياة.

---

[1]- أخرجه البخاري (1145)، ومسلم (785) عن أبي هريرة بلفظ: " ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر- وعند مسلم: "حين يمضي ثلث الليل الأول"-؛ يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له- وعند مسلم: "فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر"

أمّا الصفة السلبية: فهي الصفة المنفية؛ التي نفاها الله تبارك وتعالى عن نفسه؛ كصفة الجهل مثلاً أو صفة الموت، هذه صفات منفية؛ هذا هو الفرق بين الصفة الثبوتية والصفة السلبية.

والكلام في الصفات عند أهل السّنة والجماعة- بل في العقائد كلّها- مرجعه إلى كتاب الله وإلى سنّة رسول الله ﷺ؛ لأنّ الكلام في صفات الله سبحانه وتعالى كلام في أمر غيبي، غائب عنا، لا نعلم منه إلّا ما علّمنا الله سبحانه وتعالى، فالأمر الغيبي لا يمكننا إدراكه بالرؤية؛ لأنّه غائب، ولا بالقياس؛ بالتمثيل؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى لا مثل له، فلا يمكن أن ندركه إلا بالخبر؛ بما أخبر الله سبحانه وتعالى به.

يمكن للعقل أن يدرك الشيء بالجملة، لكن على وجه التفصيل؛ لا يمكنه ذلك؛ فلا بد من الأخبار الثابتة عن الله تبارك وتعالى حتى نثبت له الصفة أو ننفيها عنه، فإذا أخبرنا بصفة؛ آمنّا بها وأثبتناها بأنّها مثبتة له، وإذا أخبرنا بصفة بأنّها منفية؛ نفيناها عنه، وما سكت عنه؛ سكتنا عنه؛ هذه هي طريقة أهل السّنة والجماعة في صفات الله سبحانه وتعالى؛ فصفات الله منها مثبت؛ أثبتها الله لنفسه في كتابه وفي سنته؛ نثبتها، ومنها منفية؛ نفاها الله عن نفسه في الكتاب والسّنة فننفيها، وما سكت عنه؛ فنسكت عنه.

قال المؤلف رحمه الله: (**فالثبوتية: ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وكلّها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه**)

لأنّ الله سبحانه وتعالى لا يليق به إلّا الكمال، وما أثبته لنفسه؛ فهو كمال لا شك في ذلك عندنا، حتى وإن كانت عقولنا لا تدرك هذا ودخلت عليها شبهة؛ فلا نُسلّم لعقولنا، ونعرف أنّ عقولنا قاصرة، وفيها نقص كبير؛ بل نسلّم لأمر الله سبحانه وتعالى، فإذا أثبتها الله لنفسه؛ فهي صفة كمال، وإن ظننت أنت أنّ فيها نقصاً؛ فظنّك باطل فاسد؛ هذه النقطة هي موضع الخلاف بيننا وبين المتكلمين؛ فالمتكلمون يقولون: بأنّ الله سبحانه وتعالى يمكن أن يذكر لنفسه صفة في الكتاب أو في السّنة وهي نقص في حقّه؛ فيجب أن ننفيها؛ هكذا يقولون؛ لذلك يقولون هذه الصفة ليست ثابتة لله فينفونها عن الله، مع أنّ الله سبحانه وتعالى أثبتها لنفسه في الكتاب أو في السّنة؛ لكنّهم لا يسلّمون بذلك، ويحرفون دلالة الكتاب والسّنة من أجل أن يتخلصوا من

الصفة التي أثبتها الله لنفسه بزعمهم أنّها صفة نقص وليست صفة كمال؛ نقول لهم: بما أنّ الله أثبتها لنفسه؛ فهي صفة كمال، ولو لم يردها الله سبحانه وتعالى لذكر لنا أنّ هذه الصفة لا أريد أن أثبتها لنفسي بأي طريقة من طرق الذكر؛ يذكر لنا ذلك ويخبرنا به، لا يمكن لكتاب وصفه الله سبحانه وتعالى بأنّه كتاب مبين، وبأنه كتاب محكم، وبأنّه كتاب فَصْلٌ يفصل بين الحق والباطل، ظاهر، بيّن، حجّة، دليل شرعي؛ لا يمكن أن يأتي بأدلة كثيرة تدلّ على صفات الله سبحانه وتعالى وتكون هذه الصفات صفات نقص في حقّه ولا يخبرنا أنّها صفات نقص لا أريد أن أثبتها لنفسي؛ لا يمكن هذا أبداً، ولا يمكن أن يكون، والنبي ﷺ ناصح لنا وجاء مبيناً لشريعة الله سبحانه وتعالى، وبيّن لنا حتى الخراءة، فكيف لا يبين لنا أمراً عظيما كهذا؛ أن هناك صفات وردت في الكتاب والسّنة والله سبحانه وتعالى لا يريد أن يثبتها لنفسه؛ كيف لا يبينها لنا النبي ﷺ؛ هذا لا يكون أبداً؛ فالنبي ﷺ قد أمره الله بالبلاغ والبيان وترك شريعته على البيضاء ليلها كنهارها، أمرها واضح جلي، ثم تأتي أنت وتقول لي أكثر الصفات التي وردت في الكتاب وفي السنة هي من المتشابه والتي يجب أن تُنفى عن الله؟ هذا كلام باطل، وهذا ما يدندن به المتكلمون، أمّا أهل السّنة فلا؛ أهل السّنة يقولون: الله سبحانه وتعالى لا يليق في حقّه إلّا صفات الكمال، وما أثبته لنفسه في الكتاب أو في السّنة فهو صفة كمال، وإن توهمت بعض العقول بأنّها صفة نقص فهي عقول فارغة، عقول قد دخلت عليها الشبه، شبهات الفلاسفة، شبهات المتكلمين، شبهات المرضى؛ لذلك حاربوا دين الله وشريعة الله وعقيدة أهل السّنة والجماعة؛ لأنّ قلوبهم مريضة.

ربّما يقول البعض: لكن هناك بعض من عُرف بالخير والفضل من أهل العلم قد قرّر هذه المسائل؛ نقول لهم: نعم، ألم يقل الله سبحانه وتعالى في من يسمع للمنافقين: ﴿وفيكم سمّاعون لهم﴾[1]؛ فالقلوب ضعيفة والشبه خطّافة، فعندما قرّر هؤلاء المتكلمون الذين في قلوبهم مرض عقيدتهم؛ التبس الأمر على بعض من فيه خير من أهل العلم، ودخل في هذه المتاهة، نسأل الله أن يغفر لنا ولهم، لكن الضلال ضلال؛ القول ضلال باطل، ويجب التحذير منه ومن أهله.

---

[1]-[التوبة:47]

وقوله رحمه الله: (... **وكلّها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه**)؛ نقطة مهمة لا بدَّ من الانتباه لها جداً؛ كلّ الصفات التي أثبتها لنفسه في كتابه أو في سنة رسوله ﷺ؛ صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، فإن جاءك متكلم يُلبّس عليك، ويقول لك: ما أثبته الله لنفسه هنا فيه نقص؛ العقل أدرك هذا؛ نقول له: عقلك مريض، عقلك خَرِبٌ، وقلبك مريض؛ لذلك قلت هذا، وإلّا فكتاب الله سبحانه وتعالى لا يأتي بالباطل، ولا يكون فيه باطلاً، فإذا أثبت الله لنفسه الصفة؛ إذاً فهي صفة كمال في حقّه تبارك وتعالى.

قال: (**كالحياة، والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والوجه، واليدين؛ ونحو ذلك**)

كلّ هذا نثبته له سبحانه وتعالى؛ لأنّه أثبته لنفسه، وأثبته له نبيه ﷺ، هذه النقطة فارقة بيننا وبين المتكلمين.

قال: (**فيجب إثباتها لله تعالى حقيقة على الوجه اللائق به بدليل السمع والعقل**)

يعني: يجب أن نثبت هذه الصفة التي أثبتها الله لنفسه على حقيقتها؛ فلا نقول هي مجاز.

والمجاز معناه؛ أن حقيقتها غير مرادة؛ إنّما المراد بها شيء آخر، كأن يقولوا مثلاً في اليد: حقيقة اليد غير مرادة، ﴿بل يداه مبسوطتان﴾[1] يقول لك: لا، هنا اليدان غير مقصودتين؛ إنّما المقصود القوّة، أو المقصود النّعمة؛ هذا باطل؛ هذا الذي يسمونه بالمعنى المجازي، المعنى البعيد للفظ، استعمال اللفظ في غير ما وضع له؛ هكذا يُعرّفون المجاز.

أما نحن فليس عندنا مجاز في صفات الله سبحانه وتعالى، آيات الصفات لا مجاز فيها؛ كلّها على حقيقتها التي وردت عليها، عند أهل السّنة والجماعة لا مجاز في آيات الصفات؛ بل لا مجاز في القرآن كلّه على الصحيح، وطريقة المجاز هذه لصرف الألفاظ عن حقيقتها؛ إنما استعملها المتكلمون، واتخذوها كي يتخلصوا من صفات الله سبحانه وتعالى؛ فعندهم طريقتان للتخلص من الأدلة الشرعية :

- **الطريقة الأولى :التضعيف إن أمكنهم ذلك**؛ فإذا ثبتت الصفة في حديث، وأمكنهم أن يقولوا فيه صحيح أو ضعيف؛ فيقولون: الحديث ضعيف.

---

[1]-[المائدة:64]

- **الطريقة الثانية :التحريف الذي يسمونه تأويلاً؛**

وذلك بحمل الألفاظ على مجازها لا على حقيقتها، فيُحرّفون الكلام عن حقيقته، مثل أن يقولوا: في استوى استولى، من أين لكم هذا؟

اليدان: النعمتان أو القدرة أو ما شابه؛ وهكذا؛

فيُحرّفون الكلام عن حقيقته ليتخلصوا من الأدلة الشرعية، إذا لم يتمكنوا من تضعيف الدليل؛ كأن يكون الحديث متواتراً مثلاً أو أن تكون آية في كتاب الله؛ فيسلكون المسلك الثاني وهو مسلك التحريف، الذي يسمونه تأويلاً، وهو ليس بتأويل؛ إنما هو تحريف؛ لأنّه غير مبني على دليل صحيح؛ إنّما هي أدلة عقلية متوهَّمة، لكن ليس عندهم دليل من كتاب ولا سنّة؛ هذا يسمى تحريفاً، وأما التأويل الصحيح؛ فهو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل شرعي صحيح؛ عندئذ يُقال هذا تأويل، لكن إذا لم يوجد دليل شرعي صحيح؛ عندئذ يُقال: هذا تحريف.

فهم يتخلصون من الأدلة بهاتين الطريقتين؛ إمّا التضعيف أو التحريف.

- **وعندهم قاعدة ثالثة أيضاً قووا بها طريقتهم في ردّ الأحاديث النبوية؛ فقالوا: خبر الآحاد لا يُؤخذ به في العقائد؛**

وبذلك تخلّصوا من كثير من أحاديث النبي ﷺ؛ وهذا هو هدفهم، غايتهم التخلص من الأدلة الشرعية؛ لأنّ عندهم قاعدة: أنّ العقل مُقدّم على النقل، فبهذه القاعدة يثبتون لله ما ركب على عقولهم وينفون عنه ما لم يركب على عقولهم؛ هذه طريقتهم.

فإذا قلت لهم: الدليل الشرعي؛ فيقولون: لا، الدليل الشرعي هذا إذا تعارض مع العقل فلا مكان له.

نقول: فماذا نفعل بالأدلة الشرعية؟

فيقولون: إذا كان حديث آحاد؛ فأحاديث الآحاد لا يُؤخذ بها في العقائد، وتبقى معنا الأحاديث المتواترة أو الآيات الشرعية؛ وهذه دلالتها أضعف من دليل العقل، ودليل العقل أقوى منها؛ فنُحرّفها.

هم يقولون: نؤولها من أجل تتماشى مع الدليل العقلي، هذه أصولهم.

ويأتي مخرف ويقول: الأشاعرة من أهل السّنة؛ أي سنّة هذه؟ هذه أصول الأشاعرة، كما أنّها

أصول المعتزلة، كما أنّها أصول الجهمية؛ كلّهم اتفقوا على هذه الأصول، وإن اختلفوا في تطبيقاتها؛ هل يثبت العقل هذه الصفة أو لا يثبتها؟؛ حصل خلاف بينهم في هذا؛ لكنّ الأصل واحد؛ أنّ الصفة إذا ركبت على العقل قبلوها، وإذا لم تركب على العقل نفوها، وحرّفوا الدليل الشرعي لأجل ذلك؛ فأي سنّة يعظمها هؤلاء؟

السنّي هو الذي يُعظّم كتاب الله وسنّة رسول الله ﷺ، ويقدمهما على هواه، ويقدمهما على عقله؛ هذا هو السني، هذا السلفي، الذي يعظم كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ ويعظم ما أمره الله تبارك وتعالى به، هذا هو المؤمن بحق، وهو السني، أمّا ذاك فمبتدع ولا كرامة؛ أشعري، معتزلي، ماتريدي؛ لا يُقال في مثل هذا: سنّي، ولا يقول فيه سنّي إلّا جاهل، أو أنّه صاحب هوى.

وقول المؤلف رحمه الله: (فيجب إثباتها لله تعالى حقيقة على الوجه اللائق به بدليل السمع والعقل)؛ يعني: عندنا أدلة سمعية، وأدلة عقلية تدلّ على وجوب إثبات هذه الصفات التي وردت في الكتاب والسّنة لله تبارك وتعالى؛ ما هي الأدلة؟ يبدأ المؤلف بذكرها؛ فيقول:

(أمّا السَّمع)

يعني الدليل السمعي؛ وهو دليل الكتاب أو السّنة.

قال: (فمنه قوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزّل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالاً بعيداً}[1]، فالإيمان بالله يتضمن: الإيمان بصفاته، والإيمان بالكتاب الذي نزّل على رسوله؛ يتضمن الإيمان بكلّ ما جاء فيه من صفات الله. وكون محمد ﷺ رسوله يتضمن: الإيمان بكلّ ما أخبر به عن مُرسِله وهو الله عزّوجلّ)

إذاً المعنى: الإيمان بالله، منه : الإيمان بصفات الله، والإيمان بكتاب الله الذي أنزله على رسوله: منه: الإيمان بكلّ ما جاء فيه من صفات الله، وكون محمد ﷺ رسوله فالإيمان بكلّ ما أخبر به عن الله تبارك وتعالى واجب؛ هذا معنى الكلام؛ فمن هنا نأخذ أنّه يجب علينا أن نؤمن بصفات الله التي وردت في الكتاب وفي السّنة.

قال المؤلف رحمه الله: (وأمّا العقل: فلأنّ الله تعالى أخبر بها عن نفسه، وهو أعلم بها من غيره)

---

[1]- [النساء:136]

فالدليل العقلي؛ قال: (لأن الله تعالى أخبر بها عن نفسه وهو أعلم بها من غيره)؛

من الذي أعلم بصفات الله؟ أهو أعلم بصفاته اللائقة به أم العقل البشري أعلم بصفات الله اللائقة به؟ الله سبحانه وتعالى أعلم بما يليق به وما لا يليق به.

قال: (وأصدق قيلاً)

يعني: قد يَرِدُ الخطأ من خلال الخبر، أو من خلال جهل الشخص الناقل للخبر؛ والأول والثاني منتفيان في حقّ الله سبحانه وتعالى؛ فالله سبحانه وتعالى صادق في قوله، ومن حيث العلم هو أعلم بما يليق به مما لا يليق به من غيره من الخلق.

قال: (وأحسن حديثاً من غيره)

وقد يَرِدُ الخطأ من حيث البيان وكيفيَّته، فهو أحسن حديثاً من غيره، فهو قادر على أن يبين ما يريد بيانه بأفصح الكلام وأوضحه.

قال: (فوَجَبَ إثباتُها له كما أخبرَ بها، من غيرِ تَرَدُّدٍ؛ فإنّ التردد في الخبر إنّما يتأتى حين يكون الخبر صادراً ممن يجوز عليه الجهل أو الكَذِبُ، أو العِيُّ بحيثُ لا يُفْصِحُ عمَّا يُريدُ؛ وكلّ هذه العيوب الثلاثة ممتنعة في حقّ الله عزّوجل؛ فوجب قبول خبره على ما أخبر به)

يعني: متى نتردد في الخبر الذي ينقله لنا ناقل؟

نتردد فيه إذا كان الناقل فيه أحد الأمور الثلاثة التالية:

- أولاً: أن يكون ممن يجهل مثل هذه المسائل التي يخبر بها.
- ثانياً: أو يمكن أن يكذب.
- ثالثاً: أو يمكن أنّ يكون غير قادر على الإفصاح عمّا يريد.

فهذه ثلاثة احتمالات تجعلنا نتردد في قبول الخبر؛ وكلُّ هذه الاحتمالات منتفية في حقّ الله سبحانه وتعالى؛ فوجب قبول خبره كما أخبر به.

والعيُّ؛ هو عدم القدرة على الإفصاح.

قال المؤلف رحمه الله: (وهكذا نقول فيما أخبر به النبي ﷺ عن الله تعالى)

يعني كما قلنا فيما أخبر الله تعالى به عن نفسه؛ نقول فيما أخبر به النبي ﷺ عن الله.

قال: (فإنّ النبي ﷺ أعلم الناس بربّه وأصدقهم خبراً وأنصحهم إرادةً وأفصحهم بياناً؛ فوجب

قبول ما أخبر به على ما هو عليه)

يعني: أيضاً التردد في كلام النبي ﷺ يأتي من أين؟

- يأتي من الجهل؛ والنبي ﷺ أعلم الناس بربّه.
- يأتي من الكذب؛ والنبي ﷺ أصدق الناس خبراً.
- يأتي أيضاً من الغش؛ والنبي ﷺ أنصح الناس إرادةً؛ يعني أنّه يريد النصح لعباد الله سبحانه وتعالى وبيان الحقّ.

يأتي من العيّ عدم القدرة على الإفصاح وعدم القدرة على البيان؛ والنبي ﷺ أفصح من تكلم باللغة العربية.

قال: (فوجب قبول ما أخبر به على ما هو عليه):

لأنّه لا مجال بعد ذلك للتردد؛ فاحتمالات التردد منفية عن النبي ﷺ، فلماذا نتردد في صفة ثابتة أخبر بها النبي ﷺ لله تبارك وتعالى؟ ولماذا نقدّم العقل بعد ذلك على ما أخبر به الله أو أخبر به رسول الله ﷺ؛ ونحن نعلم أنّ العقل أصلاً يخطئ من نواحٍ كثيرة؟

ودليل ذلك أنّهم هم أصحاب العقول الذين يقولون نقدّم العقل على النقل يختلفون في إثبات بعض الصفات وفي نفيها؛ إذاً كيف نقول بأنّ العقل دلالته يقينية والنقل دلالته ظنّية؟ قاعدة فاسدة هدموا بها أصول أهل السّنة والجماعة في باب الأسماء والصفات.

قال المؤلف رحمه الله: (والصفات السلبية)

يعني: المنفية.

قال: (ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ؛ وكلّها صفات نقص في حقّه)

يعني: حين نفاها الله سبحانه وتعالى؛ لماذا نفاها؟

نفاها لأنّها صفات نقص لا تليق به، فلذلك لا نثبتها لله سبحانه وتعالى.

قال: (كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب)

يعني: هذه الصفات نفاها الله سبحانه وتعالى عن نفسه؛ لأنّها صفات نقص في حقّه؛ فلا يجوز إثباتها له؛ كما قال الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: ﴿لا تأخذه سنّة ولا نوم﴾[1] ، والسِّنَةُ: مقدمات النوم وبداياته؛ فهذه لا تليق بحقّ الله سبحانه وتعالى؛ فنفاها عن نفسه، كذلك النوم لا يليق بالله سبحانه وتعالى، فهو صفة نقص في حقّه؛ لذلك نفاها، وكما في قوله أيضاً: ﴿وما مسّنا من لغوب﴾[2]؛ يعني: من تعب، فلكمال قدرته تبارك وتعالى وكمال قوته؛ لا يمسّه تعب من فعل يفعله تبارك وتعالى.

قال: (**فيجب نفيها عن الله تعالى لما سبق**)

أي: لما تقدم أيضاً مما ذكرناه في نفي الصفات التي ورد نفيها في كتاب الله تبارك وتعالى.

قال: (**مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل**)

وهذا أمر ضروري جداً يجب أن تنتبه له؛ فالنفي المحض ليس كمالاً؛ أن تقول الله سبحانه وتعالى لا يموت؛ هذا ليس بكمال، وسيأتي السبب في ذلك.

والله سبحانه وتعالى لمّا نفى صفات النقص عن نفسه ماذا أراد من ذلك؟

أراد أن يثبت لنفسه الكمال؛ لذلك عندما تنفي صفة من الصفات لا بد أن تثبت كمال ضدها؛ فعندما تقول: الله سبحانه وتعالى لا يموت؛ لماذا؟ لكمال حياته.

وتقول: الله سبحانه وتعالى: لا يجهل؛ لماذا؟ لكمال علمه؛ لابد أن تثبت هذا الضد؛ كمال العلم كمال الحياة؛ لا بد من إثباتها حتى يُصبح النفي كمالاً، وإلّا فالنفي وحده من غير أن تثبت الضد؛ هذا لا يُعتبر كمالاً ولا تكون قد أثبتَّ ما أراده الله سبحانه وتعالى من النفي.

قال: (**وذلك لأنّ ما نفاه الله تعالى عن نفسه؛ فالمراد به: بيان انتفائه؛ لثبوت كمال ضده**)

هذا مراد الله سبحانه وتعالى من النفي الذي نفاه؛ وهو أن يثبت لنفسه كمال الضّد؛ يعني: العكس.

قال: (**لا لمجرد نفيه؛ لأنّ النفي ليس بكمال**)

النفي المحض ليس بكمال حتى تثبت كمال الضد.

---

[1]-[البقرة:255]

[2]- [ق:38]

قال: (إلّا أن يتضمن ما يدلّ على الكمال)

يعني: النفي وحده هكذا لا يعتبر كمالاً؛ إلّا إذا كان معه ما يدلّ على الكمال؛ عندئذٍ يصير كمالاً، فبإثبات الضد يصير كمالاً وإلّا فلا.

لكن؛ لماذا لا يكون النفي المحض كمالاً؟

قال: (وذلك لأنّ النفي عدم، والعدم ليس بشيء؛ فضلاً عن أن يكون كمالاً)

فالعدم: ليس بشيء، فإذا كان هو ليس بشيء؛ فكيف يكون كمالاً؛ فلا يكون كمالاً أصلاً.

قال: (ولأنّ النَّفْيَ قد يكون لعدم قابلية المَحَلِّ له)

النفي يكون لاحتمالات:

- أولاً: أن تنفي الصفة لتثبت كمال ضدها؛ وهذا يكون كمالاً.
- ثانياً: النفيُ لأمر آخر؛ لذلك قلنا: النفي لا يدلّ على الكمال مباشرة؛ فيقول المؤلف: (قد يكون لعدم قابلية المحل له)؛

يعني: مثلاً الشيء الجماد؛ هل يصحّ أن تقول أنّه ظالم أو عادل؟ لا يصحّ، كالحجر مثلاً؛ لا يصحّ أن تقول: إنّ الحجر ظالم أو عادل؛ لأنّه لا يقع منه ظلم ولا عدل، ولا يفعل الشيء بإرادته، حتى يُقال ظالم أو عادل، فليس هو محلُ لقابلية هذه الصفة؛ صفة الظلم أو صفة العدل؛ إذاً هو لا يقبل هذا الوصف أصلاً؛ لأنّه ليس محلاً له؛ هذا معنى كلام المؤلف.

قال: (فلا يكون كمالاً؛ كما لو قلت: الجدار لا يظلم)

لماذا الجدار لا يظلم؟ لأنّه ليس محلاً للظلم والعدل أصلاً؛ هو لا يفعل الشيء بإرادته حتى يُقال هذا؛ يعني لا يفعل الظلم أو العدل بإرادته حتى يُقال عادل أو ظالم.

الاحتمال الثالث للنفي:

قال: (وقد يكون للعجز عن القيام به؛ فيكون نقصاً؛ كما في قول الشاعر:

قُبَيِّلَةٌ لَا يَغدِرُونَ بِذِمَّةٍ *** ولَا يَظلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَردَلِ)

فهذا سبب ثالث في النفي، إمّا النفي يكون لإثبات كمال الضّد وهذا كمال، أو أن يكون النفي؛ لأنّ المحل غير قابل للصفة التي نفيناها؛ وهذا لا يدلّ على الكمال، وكذلك أيضاً ربّما يكون النفي للعجز لا لإثبات كمال الضد كما في قول الشاعر:

قُبَيِّلَةٌ لَا يَغدِرُونَ بِذِمَّةٍ *** ولَا يَظلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَردَل

انظر بماذا وصف القبيلة هذه؛ قال: قُبَيِّلَةٌ: تصغير قَبِيلَة، قبيلة صغيرة،

ووصفها؛ فقال: (لَا يَغدِرُونَ بِذِمَةٍ)؛ يعني أنّهم إذا عاهدوا عهداً؛ لا ينقضون العهد، ووصفهم وصْفَاً آخر: (أنّهم لا يظلمون الناس)؛ لكن لماذا لا يفعلون ذلك؟

لعدم قدرتهم؛ يعني لو قدروا على الظلم؛ لظلموا، ولو استطاعوا نقض العهد؛ لنقضوا، إذاً عدم فعلهم لذلك ليس لكمالهم؛ ولكن لعجزهم.

إذاً فالنفي لا يكون كمالاً دائماً.

قال: (وقول الآخر:

لَكِنَّ قَومِي وَإِن كَانُوا ذَوِي حَسَبٍ *** لَيسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيءٍ وَإِن هَانا)

أي إن قومي وإن كانوا أصحاب حسب؛ يعني: أصحاب شرف ومكانة في النسب؛ إلّا أنّهم من ناحية الشّر لا يفعلون الشّر؛ وإن كان هذا الشّرُّ شيئاً يسيراً؛ لكنّهم لا يفعلونه؛ لماذا؟

لعجزهم، فلمّا كان ذلك لعجزهم؛ لم يكن كمالاً في حقّهم.

قال المؤلف: (مثال ذلك قوله تعالى: {وتوكل على الحيّ الذي لا يموت}[1]، فنفيُ الموت عنه يتضمن كمال حياته)

انظر كيف نفى الموت؛ لكنه أثبت كمال الحياة معه.

قال: (مثال آخر: قوله تعالى: {ولا يظلم ربّك أحداً}[2]؛ نَفْيُ الظلم عنه يتضمن كمال عدله)

لماذا لا يظلم ربّك أحداً؟ هل لأنّه غير قادر على الظلم؟

لا، ليس هذا؛ ولكن لكمال عدله؛ إذاً لابدّ من إثبات كمال الضد.

قال: (مثال ثالث: قوله تعالى: {وما كان الله ليعجزه من شيء في السماوات ولا في الأرض}[3]، فنفيُ العجز عنه يتضمن كمال علمه وقدرته، ولهذا قال بعده: {إنّه كان عليماً قديراً})

يعني: لكمال علمه وقدرته لا يعجزه شيء.

قال: (لأنّ العجز: سببه إمّا الجهل بأسباب الإيجاد)

1- [الفرقان:58]

2- [الكهف:49]

3- [فاطر:4]

أي: عدم قدرته على الفعل؛ لماذا؟

لأنّه يجهل طريقة إيجاد هذا الشيء.

قال: (**وإما قصور القدرة عنه**)

أي: أنّك إذا أردت أن تصنع مثلاً صاروخاً؛ ما الذي يمنعك من صنعه؟

إمّا الجهل بكيفية صنعه، أو عدم القدرة على صنعه، فإذا توفر العلم وتوفرت القدرة؛ صَنَعْتَه تصنعه؛ فقال: (**لأنّ العجز سببه: إمّا الجهل بأسباب الإيجاد، وإمّا قصور القدرة عنه**).

قال: (**فلكمالِ علم الله تعالى وقدرته؛ لم يكن ليُعْجِزَهُ شيء في السماوات ولا في الأرض. وبهذا المثال علمنا أنّ الصفة السلبية قد تتضمن أكثر من كمال**)

يعني: هنا نفى عن نفسه العجز؛ لماذا؟

لكمال علمه وكمال قدرته؛ فأثبت لنفسه كمالين وليس كمالاً واحداً؛ كمال العلم وكمال القدرة، إذاً أحياناً بعض النفي يُثبت به كمال أكثر من صفة واحدة. والله أعلم.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁.